الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

20 **رجب** 1437 –27 **ابريل** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

العثور على الطفل الأهلاوي المعنف بعد19 ساعة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=261484&CategoryID=3

المدينة المنورة، جدة: سعد الحربي، سامية العيسى

بعد 19 ساعة من البحث المستمر، توصلت وزارة الشؤون الاجتماعية أمس إلى الطفل الذي ظهر في مقطع فيديو تم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو يتعرض للضرب من قبل أحد الأشخاص بسبب ارتدائه قميص نادي الأهلي السعودي، وهو ما أثار استياء وغضب المجتمع.

تطبيق نظام حماية الطفل

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية ـ في بيان على حسابها الرسمي على موقع "تويتر" مساء أمس ـ أن "فرع الشؤون الاجتماعية بالطائف تمكن من الوصول إلى الطفل المعنف، والوقوف على حالته"، مشيرة إلى أنها تستكمل الإجراءات النظامية بحقه.

وأوضحت الوزارة في بيانها أن "فريقا من الحماية الاجتماعية في الطائف بمنطقة مكة المكرمة زار الطفل المعنف في منزله، واطمأن على سلامته، وبعد الوقوف على الحالة تبين له أن مصدر التعنيف هو شقيقه، وأن والده ليس لديه علم بواقعة التعنيف".

وأكدت أنها ستطبق الإجراءات الخاصة بنظام حماية الطفل، وترفع تفاصيل الحادثة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاتخاذ الإجراءات القانونية"، محذرة من ارتكاب أي سلوكيات إيذاء للطفل، مؤكدة أنها لن تتوانى في تطبيق الإجراءات النظامية بحق كل متجاوز.

تدخل الاجتماعية وحقوق الإنسان

كانت وزارة الشؤون الاجتماعية وجمعية حقوق الإنسان قد أعلنتا أول من أمس التدخل لبحث ملابسات المقطع، حيث طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية فور انتشار المقطع ممن يملك أي معلومات تقود إلى الطفل أو عائلته، التقدم بها لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المتسبب في هذا العنف، كذلك أعلنت جمعية حقوق الإنسان عن طلبها ممن يملك معلومات عن الواقعة التواصل معها عبر حساباتها في مواقع التواصل.

وحفز المقطع الذي يصور في 30 ثانية معاقبة الطفل مستخدمي مواقع التواصل، فأطلق بعضهم وسما بعنوان #وش تشجع على موقع "تويتر"، للمطالبة بمعاقبة ضارب الطفل على فعلته، ورصد متطوعون مكافآت مالية لمن يدلي بأي معلومات عن مرتكب الفعل لإيصال الجهات المعنية إليه، والاقتصاص للطفل الصغير.

عنف وجريمة إلكترونية

قال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري لـ"الوطن" أول من أمس إن "الجمعية تابعت ما يتم تداوله عبر مواقع التواصل عن الطفل الذي تعرض للاعتداء بالضرب المهين، والجريمة الإلكترونية التي تمثلت في تصويره ونشر المقطع عبر وسائل التواصل الإلكتروني".

وأوضح أن "الجمعية عملت على الوصول إلى الطفل وحمايته من الإيذاء، ومحاسبة المسؤول، مع ضمان عدم تكرار ذلك، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية".

وأضاف الفاخري أن "مثل هذا الفعل سيؤثر على الطفل في حياته ومستقبله كذلك بين قرنائه، وسيتعرض للسخرية جراء تداول المقطع، وظهوره في موقع عقاب".

وأكد أن "الأحكام التي تستند إلى الشريعة الإسلامية كفلت حق الطفل بالتربية الحسنة، ولا ينبغي أن يعاقب الطفل جراء مباراة كرة قدم أو غيرها، ويوضع في محل سخرية".

اتجار بالبشر

أبان عضو اتحاد المحامين العرب، عضو لجنة المحامين بغرفة المدينة المنورة المحامي عبدالرحمن مساعد المحمدي أن "القانون وضع عقوبة مشددة ضد مرتكب الواقعة ضد الحدث، وتختلف بحسب المعتدي إذا كان من العائلة أو من

المدرسة، أو في مكان عام، وهي جريمة تستوجب التوقيف، وربما ينظر فيها كجريمة اتجار بالبشر لتعدم الفاعل الإساءة للطفل، وتوثيق فعلته بالصوت والصورة، وتعمد إيضاح كامل ملامح الطفل مع استنطاقه، وكذلك احتجاز الطفل ومنعه من الاستغاثة حتى لو لم يكن الفعل جارحا، وهنا تشدد العقوبة، وإذا كان الفعل تم على سبيل الإكراه يؤخذ بالاعتبار صفع الوجه".

إرهاب سلوكي

قال المحلل والاستشاري النفسي المتخصص في القضايا الأسرية الدكتور هاني الغامدي لـ"الوطن" إن "ضرب طفل على رأسه ووجهه سخف، واستهانة بكرامة الإنسان، ونوع من الإرهاب السلوكي الذي يدعو للاشمئزاز".

وطالب بتطبيق عقوبة نظام حماية الطفل على من ضرب الطفل بهذه البشاعة، وكذا معاقبته حسب نظام الجرائم الإلكترونية، لبثه المقطع، الذي سيترك أثرا سلبيا مستقبليا على هذا الصغير البريء.

العنف ضد الأطفال بالمدارس سلسلة لم تنجح تعاميم الوزارة في التوصل لحل جذري لها

"سبق" تحصل على فيديو يكشف اعتداء معلم على أطفال بعصا غليظة في "المخواة"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م

https://sabq.org

محمد الزهراني الباحة

حصلت "سبق" على فيديو، قال أحد المصادر إنه يعود لأحد معلمي مدارس مكتب الحجرة بتعليم المخواة في الباحة - تحتفظ "سبق" باسم المدرسة -، يظهر فيه وهو يقوم بمعاقبة الأطفال وتعنيفهم بالضرب بعصا غليظة، ضاربًا بتعليمات الوزارة الناهية عن العنف والعقاب الجسدي عرض الحائط.

وما زال العنف ضد الأطفال في المدارس يشكّل سلسلة، لم تمنع تعاميم الوزارة من الوصول إلى حل جذري لها.

"سبق" تواصلت مع إدارة تعليم المخواة لمعرفة الإجراءات التي ستتخذها، وما الإجراءات الوقائية للحد من هذه الأفعال المتكررة، إلا أن الإدارة اعتذرت عن عدم التعليق على الحادثة.

من جهة أخرى، قال مصدر مطلع في جمعية حقوق الإنسان لـ"سبق": مثل هذه المقاطع التي يظهر فيها تجاوز من قِبل بعض المعلمين تجاه بعض الطلاب فيها مخالفات للتعليمات المبلَّغة من قِبل وزارة التعليم، وكذلك لنظام حماية الطفل؛ ما يتوجب على الجهات ذات العلاقة في إدارات التعليم القيام بدورها في إرشاد المعلمين وتذكيرهم بواجباتهم تجاه الطلاب، ومحاسبة المتجاوز منهم.

وأضاف: الجمعية تتابع مثل هذه القضايا، وترصدها، وتعمل على تمكين المتظلم من حقوقه، ومحاسبة المتجاوز عليها.

كما يجب نشر نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية بين المعلمين والطلاب؛ للالتزام به، وتطبيقه على المتجاوزين وغير الملتزمين بأحكامه.

تقتحم مدرسة انتقاماً لابنتها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160427/Con20160427836527.htm

سهى العرابي (الطائف)
تحقق إدارة تعليم الطائف في اعتداء سيدة على طالبة داخل الفصل الدراسي، لما بررته ثأرا بين ابنتها والطالبة المعتدى عليها، حيث دخلت الفصل الدراسي وضربت الطالبة على مرأى من زميلاتها والمعلمة اللاتي لم يستطعن مقاومتها، إذ وجه مدير التعليم في المحافظة بالتحقيق في شكوى والد الطالبة المعتدى عليها وإحالتها للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال هذا الموقف.
والد الطالبة المعتدى عليها، تساءل كيف لسيدة أن تدخل وتتهجم وتضرب دون أن تحرك إدارة المدرسة ساكنا، وتمنع حدوث هذا الأمر؟ ملوحا بتصعيد الأمر إلى هيئة حقوق الإنسان في حال لم يبت في القضية سريعا.
من جهته، أوضح المتحدث الرسمي لتعليم الطائف عبدالله الزهراني، أن القضية أحيلت إلى الجهة المختصة في الإدارة للتحقق من صحة الشكوى، واتخاذ الإجراء المناسب حيالها، وقال من غير الممكن أن نتخذ قرارا دون التحقيق فيه، لافتا إلى أن الإجراءات تنص على عدم دخول أي شخص الفصول الدراسية قبل التثبت منه ومن هدف زيارته والسماح له.

أكد أن الفرح الهستيري فقد للوعي .. إخصائي نفسي

معنف الطفل .. ٠ معقد نفسيا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/27/article_1050361.html

خالد دغريري من جدة
بين إخصائي نفسي إكلينيكي أن معنف طفل يرتدي قميص الأهلي، لديه عقدة نفسية أو أنه أراد تسليط الضوء عليه بعد أن سدد له صفعات عدة، بعد أن كشف عن ميوله بعد إحراز لقب دوري عبداللطيف جميل.
ولقي مقطع فيديو انتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الذي يظهر فيه طفل لم يتجاوز عمره أربعة أعوام يتعرض للضرب ردود فعل واسعة وغاضبة تجاه ما ظهر، مطالبين هيئة حقوق الإنسان بالتدخل السريع ومعاقبة معنفه.
وأكد لـ "الاقتصادية" وليد الزهراني إخصائي نفسي إكلينيكي، أن ما حدث للطفل الصغير أمر غير طبيعي، مبينا "صدر من شخص لديه عقدة نفسية أو قد يكون أراد تسليط الضوء عليه من خلال ما قام به من تصرف".
وحذر من ضرب الأطفال كي لا يتسبب لهم حالات نفسية سيئة، أو أن تكون لها أعراض مستقبلية أيضاً يكون لها آثار اجتماعية سيئة، مضيفا "ما حدث جاء تحت بند العنف والكل يعلم عواقب العنف خاصةً لدى الأطفال الصغار الذين ينبغي تنشئتهم نشأة صحيحة".
بعد حادثة ضرب الطفل، عد المستشار الإعلامي حسن محني الشهري الحادثة عنفا أسريا مقيتا يئد الطفولة، وبسبب سخيف تمت إهانة هذا الطفل والتشهير به أمام الملايين فهل نجد جهة مسؤولة تقتص له؟! فيما وجه الدكتور نايف الصبحي وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، بأن من يعلم أي معلومة عن المقطع لا يتردد في الاتصال على 1919 مركز الحماية من الإيذاء، مضيفا "ننتظر دعمكم بالاتصال على 1919 مركز الحماية من الإيذاء لمن لديه أي معلومة عن مقطع

ضرب طفل بسبب كرة". في حين أكد لـ "الاقتصادية" المستشار القانوني خالد أبو راشد أن حالة الضرب التي تعرض لها الطفل تأتي ضمن نظام الحماية من الإيذاء، والشؤون الاجتماعية هي المسؤولة عنها، مضيفا "تفتح باب التحقيق في الحادثة، ومن ثم تبني قرارها بناءً على النتائج، وعليها يتم التحويل إلى الجهات الأمنية أو يكتفى بتعهد خطي على من ضربه، بعدم تكرار ذلك". يشار إلى أن الأهلي شمل الطفل المعنف بمكافآت الفوز بلقب دوري عبداللطيف جميل التي تبلغ 300 ألف ريال.

وفي منحى آخر، علق الزهراني عن الفرح الهستيري الذي بدر من البعض، ولا سيما بعض كبار السن بعد فوز الأهلي باللقب الغائب عن خزائنه أكثر من 32 عاما، بقوله "البكاء والدموع ليس عيباً إطلاقاً كون الإنسان بشرا يحمل في ذاته شعورا وإحساسا".

وأضاف: "ما تم تناقله عبر وسائل التواصل الاجتماعي من لقطات رصدت بكاء ودموع للمشجعين نتيجة للفرحة الهستيرية التي دخلت في قلوبهم خاصة بعد تحقيق لقب الدوري الذي كان يبحث عنه الأهلي كثيراً".

وزاد "مثل هذه النوعية من الفرحة الهستيرية تجعل الشخص يتصرف تصرفات لا إرادية من ناحية التعبير مثلاً خاصة أنه يكون فاقدا للوعي".

وأضاف الزهراني "الفرح بهذه الطريقة شيء جميل كونه يطلق أشياء إيجابية من داخل الأشخاص ويجعلهم يعبرون عما في ذاتهم، أيضاً جاء هذا البكاء والدموع نتيجة للعشق والحب والولاء الذي يسكن في قلب كل شخص".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

"الشورى" يجدد رفضه تملك الأجانب عقارات في مكة والمدينة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15286073

الرياض - «الحياة»
تمسك مجلس الشورى السعودي اليوم (الثلثاء)، بقرار أصدره قبل عامين، يمنع تملك غير السعوديين العقارات في مكة المكرمة والمدينة المنورة واستثمارها. وأعيد النظام إلى مجلس الشورى لدرسه.
واستمع المجلس في اجتماع عقده اليوم، إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة tفي شأن إعادة موضوع تحديد المقصود بعبارة «لغير السعوديين» الواردة في نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، والمُعاد إلى المجلس لدرسه.
وأكد المجلس تمسكه بقرار أصدره في العام 1435هـ، فيما يخص عبارة «لغير السعودي» الواردة في المادة الخامسة من النظام التي تنص على: «يقصد بعبارة لغير السعودي المنصوص عليها في المادة الخامسة من ذات النظام الآتي: الشخص ذو الصفة الطبيعية الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية، والشركة غير السعودية، والشركة السعودية التي يؤسسها أو يشارك في تأسيسها أو يمتلك أسهماً فيها أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية لا يتمتع أي منهم بالجنسية العربية السعودية».
إلى ذلك، ناقش المجلس تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، في شأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان. وطالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس، وزارة الإسكان بتوضيح الالتزامات المالية التي ستترتب على مستحقي السكن لأي من منتجاتها.
وطالبت اللجنة أيضاً، الوزارة بإسناد تطوير الأراضي إلى المطورين العقاريين، إضافة إلى التخطيط والبناء ضمن مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في إطار مفهوم التطوير الشامل، وإعداد جدول زمني يوضح المتحقق من المستهدف الكمي في خطة التنمية العاشرة سنوياً.
وأوصت اللجنة، وزارة الإسكان بإنجاز هيكلها التنظيمي وهيكلة فروعها ودليل السياسات والإجراءات المنظمة لعملها.
ودعت اللجنة الوزارة إلى إعداد قاعدة معلومات إسكانية ربع سنوية تكون متاحة للجميع لتشمل المبيعات، والأسعار، والشواغر، في قطاع الإسكان.
وطالب أحد الأعضاء وزارة الإسكان خلال مناقشة التقرير، بتقديم بيانات إنجاز وليس بيانات لمشروعات تحت التطوير. وقال: «إن الدولة لم تدخر جهداً في تقديم الدعم المالي للوزارة، إلا أن المواطن لم يلمس إنجازاً»، ولاحظ أن تقرير اللجنة «لم يوضح المنتجات السكنية التي تسلمها المواطن».
واقترح عضو آخر بأن تنسق الوزارة مع القطاعات العسكرية لإيجاد مساكن لصغار الرتب العسكرية تقتطع من رواتبهم خلال مدة خدمتهم. في حين رأى آخر أن مشكلة الإسكان يمكن حلها في تنظيم وضبط السوق العقارية.
وأشار أحد الأعضاء إلى تباطؤ في مشاريع صرحت عنها وزارة الإسكان، متسائلاً عن قيام الوزارة بإطلاق برامج وإقامة تحالفات من دون وجود إستراتيجية تعمل من خلالها، مطالباً بالإسراع في إصدار الإستراتيجية الخاصة بالإسكان.
في حين طالب آخر بضرورة حصول ذوي الدخل المحدود على الأولوية في الحصول على برامج التمويل الحكومية، وإيجاد برامج تمويل بديلة بحسب فئات المجتمع.
ورأى عضو آخر بأن الوزارة «لم تتمكن حتى الآن من تحقيق تطلعات المواطنين، إضافة إلى منتجاتها السكانية قليلة ولا تلبي الحاجة».
ووافق المجلس في نهاية المناقشة على منح اللجنة مزيداً من الوقت، لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
من جهة أخرى، طالب مجلس الشورى هيئة التحقيق والادعاء العام تضمين ما أنجزته بشأن المباني وإشغال المراتب الوظيفية في تقاريرها المقبلة.

الصمعاني يشيد بالشفافية وحماية الحقوق

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15279482

الرياض - «الحياة»
هنأ وزير العدل وليد الصمعاني خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن نايف وولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لمناسبة إقرار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت أمس (الإثنين).
وأوضح الصمعاني في تصريح صحافي أن رؤية المملكة تأتي في ظل عزم القيادة على بناء مستقبل تنموي واقتصادي مشرق، يؤسس لعصر ما بعد النفط في المملكة، ويحقق تطلعات المواطنين في إيجاد اقتصاد قوي منافس عالمياً، يعمل على الاستثمار الأمثل للموارد والثروات التي تنعم بها المملكة في الجوانب كافة. وأشاد بما تتضمنه رؤية المملكة التي تحدث عنها الأمير محمد بن سلمان، وما تناوله من طموحات تنموية وتوجهات اقتصادية، أعطت الطمأنينة والراحة لأبناء المملكة، في ظل الحديث الواضح عن تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، ورفع كفاءة الإنفاق، وحماية حقوق المواطن.

"التجارة" تؤكد حماية حقوق المساهمين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15285517

الرياض - الحياة
أصدرت وزارة التجارة والصناعة أخيراً، تعاميم عدة، لحماية حقوق المساهمين ورفع مستوى تنافسية البيئة الاستثمارية، بما يتوافق مع نظام الشركات الجديد.
ويدخل نظام الشركات الجديد حيز التطبيق يوم الإثنين المقبل، وسيتبع ذلك إعداد اللوائح التنفيذية شاملةً جميع التعاميم التي ستسهم في تعزيز مستوى البيئة التنافسية في المملكة.
ودعت التعاميم جميع الشركات المساهمة إلى إفصاح أعضاء مجالس الإدارات بالشركات المساهمة للمجلس عما لهم من مصالح شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، وعدم الاشتراك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو الإتجار في أحد فروع النشاط الذي تزاوله إلا بعد الحصول على ترخيص من الجمعية للشركة.
وأكدت وزارة التجارة على جميع الشركات المساهمة الخاص بدراسة الضوابط المعتمدة في تشكيل مجالس إدارات الشركات المساهمة حول الرغبة في أن تشكل مجالس إدارة الشركات من أشخاص تتوافر فيهم شروط الخبرة والكفاية والأمانة.
وشملت التعاميم جميع الشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاص بصرف الأرباح التي يتقرر توزيعها في جمعية الشركاء. وتعميم على جميع الشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاص بدعوة الشركاء لحضور اجتماع جمعية الشركاء، وتسليم الدعوة إلى الشركاء قبل الموعد المحدد لانعقاد الاجتماع بـ30 يوماً على الأقل.
وقالت الوزارة إن هذه التعاميم تأتي ضمن خطتها لتحسين «مؤشرات التنافسية وتطبيق مبادئ الحوكمة وأفضل الممارسات لرفع مستوى الشفافية والإفصاح للشركات العاملة في المملكة».

عضو يؤكد: السكن ليس حقاً دستورياً للمواطن ويقترح قصر الدعم على الفقراء

الشورى مستاء من تواضع منجزات الإسكان ومطالبات بضبط العقار وإقراض صغار العسكريين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1150359

الرياض - عبدالسلام البلوي

اقترح أعضاء شورى عدداً من الحلول التي يرونها فيها معالجة لأزمة ومشكلات الإسكان حيث رأى حاتم المرزوقي أن رأس الحربة في قضية الإسكان هو ضبط وتنظيم سوق العقار وقال: إن كلمة السر للحل هي "التمكين" وتسهيل الإجراءات ليكون سوق الإسكان بيئة جاذبة للاستثمار، كما يرى عبدالله السعدون أن من الحلول قيام الوزارة مع القطاعات العسكرية بالذات بالتنسيق مع شركات التمويل لإقراض الموظفين لإيجاد مساكن لصغار الرتب العسكرية تقتطع من رواتبهم خلال مدة خدمتهم, وأكد فهد بن جمعة محاربة احتكار العقار لتنتهي مشكلة شح الأراضي وارتفاع الأسعار مطالباً إلزام اصحاب الوحدات السكنية بالتسجيل بنظام ايجار، مشيراً إلى تقدمه بتوصية للإسراع في فرض رسوم على الوحدات السكنية الجاهزة التي لم تستثمر.

واستغرب منصور الكريديس عدم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان، مشيراً إلى تباطؤ الوزارة في العديد من المشروعات التي صرحت عنها, متسائلاً عن قيام الوزارة بإطلاق برامج وإقامة تحالفات دون وجود استراتيجية تعمل من خلالها, مطالباً بالإسراع في إصدار الاستراتيجية الخاصة بالإسكان ووضع برنامج زمني محدد لذلك.

وانتقد الأمير خالد آل سعود تدني نسبة الانجاز في مشاريع الإسكان مؤكداً عجزها عن تقديم منتجات سكنية للمواطن رغم الدعم والصلاحيات، مستغرباً تعذرها بمعوقات مرت على أجهزة أخرى مثلها وتجاوزتها مطالبا لها بتقديم بيانات إنجاز لا بيانات مشروعات تحت التطوير وقال: "الدولة لم تدخر جهداً في تقديم الدعم المالي لقطاع الاسكان إلا أن المواطن لم يلمس إنجازاً" ولاحظ أن تقرير اللجنة لم يوضح المنتجات السكنية التي تسلمها المواطن مشيراً إلى أنها لم تقدم خلال خمس سنوات إلا عدد محدود إضافة إلى ثلاثة الف وحدة سكنية من مؤسسة الملك عبدالله للإسكان.

وطالب سعود الشمري بضرورة حصول ذوي الدخل المحدود والفقراء على الأولوية في برامج التمويل الحكومية وإيجاد برامج تمويل بديلة بحسب فئات المجتمع، منبهاً على أن الدولة ليست ملزمة بتوفير السكن لكل مواطن وليس ذلك حق دستوري له لكن لا يعني ذلك أنها لا تعمل جهدها لتمليك المواطن الفقير السكن مع منع المقتدر من أي دعم من الدولة، مؤكداً أن توفير السكن من أهم المعايير للاستقرار السياسي"، ويرى أعضاء بأن الوزارة لم تتمكن حتى الآن من تحقيق تطلعات المواطنين, كما أن منتجاتها السكانية قليلة ولا تلبي الحاجة.

من ناحية أخرى تمسك الشورى بقراره الصادر في الخامس من شهر ربيع الأول عام 1435 الخاص بنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمعاد دراسته بسبب التباين مع مجلس الوزراء ليكون المقصود بعبارة "غير السعودي" الشخص ذو الصفة الطبيعية الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية, والشركة غير السعودية, والشركة السعودية التي يؤسسها أو يشارك في تأسيسها أو يمتلك أسهماً فيها أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية لا يتمتع أي منهم بالجنسية العربية السعودية.

إلى ذلك طالب مجلس الشورى هيئة التحقيق والادعاء العام تضمين ما أنجزته بشأن المباني وإشغال المراتب الوظيفية في تقاريرها المقبلة، كما دعاها إلى التعريف بمهماتها عبر وسائل الإعلام والاتصال.

5 تشوهات تقصي محدودي الدخل عن منتجات العقاريين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/674060

يوسف الصاعدي - المدينة المنورة
تقف خمسة تشوهات متراكمة وراء عزوف محدودي الدخل عن منتجات العقاريين في المدينة المنورة الأمر الذي استدعى تأسيس حملة مقاطعة المنتجات العقارية، تحت شعار هشتاق (# مقاطعة_منتجات_العقاريين) تكبد على إثرها السوق خسائر تقدر بنحو 60 مليار ريال. وأوضح الخبير العقاري عسكر الميموني أن أبرز تشوهات القطاع تتمثل في ثغرات الأنظمة غير المدروسة، كإقرار نظام الرهن العقاري، في ظل التضخم السعري المفتعل بالمضاربات، إضافة لارتفاع أسعار الأراضي في المدن الكبري، بمعدل 5000% خلال 20 عامًا، مما أضر بالمواطن محدود الدخل، وسوء تسويق منتجات الشركات العقارية لبيت العمر، والتي تسببت في التضخم المفتعل، وتجاوزات التعدي على بعض الممتلكات والمرافق التابعة للجهات الخدمية، فضلًا عن شراء أوامر المنح السامية والمتاجرة بها، والخلل في آلية منح الأراضي للمواطنين.
وأوضح الميموني أن دخول نظام الرهن العقاري حيز التنفيذ قبل دراسة الأضرار المترتبة على السوق بفعل التضخم، تم توظيفه كبوابة عبور لتصريف المشروعات المتعثرة، على غير المتوقع.
ورهن الميموني نجاح الرهن العقاري بتصحيح السوق وتراجع أسعار الأراضي، والتي ارتفعت بسبب المضاربات العقارية.
وكشف الميموني عن عدد من صفقات البيع الخفي والمزادات الخفية التي تدار خلف الأبواب لتصريف المشروعات المتعثرة، مشيرًا إلى أن الخسائر التي حققها القطاع أحدثت أزمة ثقة بين البنوك والعقاريين، وهو ما يشير لظهور العديد من المزايدات التي ستضطر لها البنوك وتوقع الميموني انخفاض أسعار الفلل السكنية بنحو 250 إلى 300 ألف ريال في الفترة المقبلة، مقارنة بـ 1.2 مليون قبل فرض الرسوم على الأراضي، فضلًا عن تراجع لأسعار الأراضي في شمال «الرياض» من 40-50% وانخفاض في سعر الأراضي غير المزودة بخدمات تصل إلى 70%. وتابع إلى أن الفلل السكنية اخذت في التراجع مشيراً إلى أن الفلل التي كانت تباع من 1.2 مليون ريال انخفضت إلى 800 ألف ريال قبل فرض الرسوم على الأراضي وقال بعد فرض الرسوم بمعدل هبوط مؤلم لتجار العقار ومفرح للمواطن الباحث عن السكن.

توجيهات" برفع مخصصات الضمان وتفعيل التمويل العقاري

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160427/Con20160427836429.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)
كشفت مصادر لـ «عكاظ» صدور توجيهات عليا، لتفعيل إستراتيجية لمكافحة الفقر، من خلال برامج تنموية ورفع مخصصات الضمان الاجتماعي، وتفعيل أنظمة التمويل العقاري لتمكين المواطن من شراء السكن الملائم في الوقت المناسب، بضمان دخله والأصول العقارية المرهونة، وذلك وفقا لتقرير هيئة حقوق الإنسان.

وأكدت المصادر أن التوجيهات الخاصة بالتنمية، شملت إعداد دراسات ميدانية ومسوح اجتماعية لدراسة أوضاع الشباب من الجنسين، والتعرف على احتياجاتهم، ووضع خطط إستراتيجية، تعالج شؤونهم والتشجيع على المشاريع والأنشطة الصغيرة والمتوسطة للشباب، وبرامج الأسر المنتجة.
كما شملت التوجيهات إنشاء وحدات وجمعيات علمية للطلاب والطالبات، تقف على مجالات اهتمامهم وتوجه قدراتهم وطاقاتهم، وتنمي مواهبهم، إضافة إلى تفعيل دور مراكز الأحياء بما يلبي احتياجات السكان الثقافية والتربوية والخدمية والترفيهية والرياضية، على نحو يشمل الجنسين والفئات العمرية المختلفة، وفق الضوابط الشرعية. مع ضرورة الإسراع في التحول إلى التعاملات الإلكترونية، والربط الآلي بين الجهات الحكومية، لضمان تسهيل حصول المواطن والمقيم على الخدمات، وإنجاز أعمالهم من أماكن إقامتهم، ما يسهم في زيادة فرص عمل المرأة عن بعد، بما يتناسب مع احتياجاتها، وإيجاد وسائل حديثة للنقل العام، وتهيئة البنية التحتية لتناسب جميع فئات المجتمع وخاصة الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وفق منظومة نقل متكاملة وتعمم على المحاور الرئيسة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية.
وقالت المصادر إن هذه التوجيهات، تأتي إيمانا بأن الحق في التنمية من حقوق الإنسان ويمثل عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان على أساس إشراكهم في الجهود الوطنية، بما يحقق التنمية المتوازنة بين المناطق وإقامة البنية التحتية اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية «تعليم ورعاية صحية وإسكان وفرص عمل»، ويمثل الإنسان محورا أساسيا لعملية التنمية، وهدفها، وعليه فينبغي لسياسة التنمية جعل الإنسان مشاركا رئيسيا في التنمية ومستفيدا منها.

توقعات برفع حصة المرأة في وظائف المصانع إلى40 ٪

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160427/Con20160427836435.htm

وفاء باداود (جدة)
كشف عدد من المتخصصين أن رفع حق المرأة في التوظيف يمكن أن يصل إلى 40 % في قطاع المصانع بعيدا عن خطوط الإنتاج، كمهندسات ومسؤولات فرز وتعبئة، فيما يمكن لقطاع التجزئة المساهمة بتوظيف ما لا يقل عن 30 % من مجمل وظائفه، نظرا لمرونته وسهولته، إضافة إلى إمكانية نقل هذه النسبة إلى قطاعات أخرى بالتوازي.
واتفقت الآراء على أنه لا يوجد معوقات في سوق العمل بأي تخصص، إلا أن المعوق الأساسي هو المجتمع نفسه، إذ نوه في البدء رئيس قسم الموارد البشرية سابقا والمشرف على الدبلوم العالي وعضو لجنة الموارد البشرية الدكتور خالد ميمني بأن هناك قطاعات كثيرة ستصل فيها نسبة المرأة في التوظيف إلى 30 % وربما أكثر، وهي المنشآت المحلية، كقطاع التجزئة، علاوة على جميع المجالات التي تعتمد على المبيعات، فيما تتضاءل النسبة في قطاع الهندسة لتصل إلى 15 %، بسبب صعوبة العمل تحت الشمس، أو تواجد المرأة بمفردها بين عدد كبير من الرجال، وستصل إلى أقل من 5 % في المقاولات والصيانة.
وعن المعوقات التي تواجه المرأة في سوق العمل، ما يقلل نسبة العمل، أشار إلى أنها مرتبطة بنوعية الأعمال، مستدركا: هي معوقات اجتماعية بحتة، فمازال المجتمع ينكر على المرأة عملها في بعض القطاعات، وهذا هو المعوق الحقيقي والأساسي لعمل المرأة.
من جانبها, أوضحت مستشار موارد بشرية وتطوير منشأة، الدكتورة أمل شيرة، أن أكبر القطاعات استيعابا للمرأة هو قطاع التجزئة، لذا يتوقع أن تصل نسبة التوظيف فيه إلى 50 %، علاوة على قطاع المصارف والبنوك، فهناك عدد كبير من السيدات يمكنهن التميز في مجال المبيعات لمنتجات البنوك، وهذا الكادر يمكنه أن يستوعب 20 % من السيدات في عملية التوظيف، مشيرة إلى أن قطاع المصانع يعد قطاعا جبارا في استيعاب نسبة 40 % من النساء في وظائفه، بعيدا عن خطوط الإنتاج، في بعض التخصصات كمهندسات ومسؤولات الفرز والتعبئة.

وأضافت: هناك ضرورة ملحة لعمل دراسة لنوعية الوظائف التي ستعرض في سوق العمل بحيث تكون أكثر جاذبية واستمرارية وأمانا واستقرارا، بدلا من كونها بيئة طاردة للكوادر الوظيفية، لافتة إلى عدم وجود معوقات وظيفية مهما كانت نوعية الوظيفة، مستدركة: المعوق الحقيقي هو المجتمع، الرافض لعمل المرأة في أي قطاع.
إلى ذلك أشارت مدربة بناء الشخصية الاحترافية نسرين الشامل إلى أن برنامج التحول الوطني، سيفتح مجالات جديدة تحتاج لعمل المرأة بشكل كبير، ومسميات جديدة ربما يتجاوز نسبه الـ 30 %، لكي نرفع نسبة توظيف المرأة في هذه الشركات والمجالات أو غيرها لا بد للمرأة العمل على رفع مهاراتها الوظيفية واحترافيتها في العمل لتتماشى مع المرحلة القادمة.
في المقابل يرى مدير عام صندوق الموارد البشرية في منطقة مكة المكرمة سابقا هشام لنجاوي أن المرأة يمكن أن تعمل في أي قطاع بجدارة، باستثناء بعض الأعمال التي من شأنها جرح المرأة، وفيما عدا ذلك، يمكن أن تفوق نسبة توظيف المرأة الـ30 %، خصوصا في القطاع الطبي والهندسة والديكور والتصنيع.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ماذا تعني رؤية 2030؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/27/article_1050302.html

عبدالحميد العمري

إنها الرؤية الشاملة التي تم العمل على وضع أسسها وأهدافها النهائية وآليات وبرامج تنفيذها، للانتقال بالاقتصاد الوطني من حالته الراهنة بكل امتداداته المالية والاجتماعية والتنموية كافة، التي ترتهن بدرجة عالية جدا على دخل النفط، إلى نمط اقتصادي وتنموي يستند إلى الاستقلالية التامة عن الاعتماد على النفط، بالاعتماد الأكبر على إنتاجية مكونات الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الإنسان، كونه الركيزة الأولى والأهم في أي مجتمع كان، وبالاعتماد على الفرص والموارد الهائلة التي يمتلكها الاقتصاد الوطني، وتوظيف عائدات تلك المسارات الإنتاجية باتجاه تعزيز قدرة الاقتصاد والمجتمع، والدفع بها إلى مستويات أفضل مما هو قائمٌ عليه الوضع الراهن، وبما يحفز منشآت القطاع الخاص على زيادة مساهمتها اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا.
وقبل الخوض في حديث طويل سيستغرق مقالات عديدة مقبلة حول هذه الرؤية المستقبلية لبلادنا حتى حلول عام 2030 بمشيئة الله تعالى، سيكون من الضرورة التعرف على الأهداف النهائية لتلك الرؤية، وما البرامج والآليات التي سيتم الاعتماد عليها في سبيل تحقيق تلك الأهداف. حيث حددت الرؤية المستقبلية في وثيقتها الرئيسة نحو 24 هدفا نهائيا، ستعمل على تحقيقها طوال فترة الأعوام الخمسة المقبلة بالاعتماد على تنفيذ 13 برنامجا محددا، يُخطط أن يتم العمل على تنفيذها وفق منظومة عمل متكاملة بين جميع الأطراف المكلفة بها، والتي سيشرف على تقدم عملها ومراقبة ومراجعة أدائها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
تحددت الأهداف الـ 24 النهائية للرؤية فيما يلي، على المستوى الاقتصادي: (1) رفع نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من نسبة 16 في المائة إلى 50 في المائة على الأقل. (2) تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة الـ 49 إلى المرتبة الـ 25 عالميا، وإلى المرتبة الأولى إقليميا. (3) الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من نسبة مساهمة 40 في المائة في الوقت الراهن إلى نسبة مساهمة تبلغ 65 في المائة. (4) رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من نسبة 3.8 في المائة إلى المعدل العالمي البالغ 5.7 في المائة. (5) الانتقال من المركز الـ 25 في سلم ترتيب مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز العشرة الأولى. (6) رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من نحو 600 مليار دولار أمريكي (2.3 تريليون ريال سعودي)، إلى أعلى من 2.0 تريليون دولار أمريكي (سبعة تريليونات ريال سعودي). (7) رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من نسبة 40 في المائة إلى نسبة 75 في المائة. (8) ارتفاع حجم اقتصادنا الوطني وانتقاله من المرتبة الـ 19 إلى المراتب الـ 15 الأولى على مستوى العالم. (9) رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من نسبة 22.0 في

المائة إلى نسبة 30.0 في المائة. (10) ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من نسبة 20.0 في المائة إلى نسبة 35.0 في المائة. (11) تخفيض معدل البطالة من نسبة 11.6 في المائة إلى نسبة 7.0 في المائة. أما على المستوى التنموي: (12) زيادة متوسط العمر المتوقع من مستوى 74 عاما إلى 80 عاما. (13) الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة الـ 26 إلى المرتبة العاشرة. (14) تصنيف ثلاث مدن سعودية بين أفضل 100 مدينة في العالم. (15) ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعيا من نسبة 13.0 في المائة إلى 40.0 في المائة. (16) ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من نسبة 2.9 في المائة إلى نحو 6.0 في المائة. (17) رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل. (18) زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من 8.0 ملايين إلى نحو 30.0 مليون معتمر. (19) الوصول بأعداد الناشطين في القطاع غير الربحي سنويا إلى نحو واحد مليون متطوع مقابل نحو 11.0 ألف متطوع في الوقت الراهن. (20) رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1.0 في المائة إلى نحو 5.0 في المائة. (21) رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من نسبة 6.0 في المائة إلى نحو 10.0 في المائة. (22) الانتقال من المركز الـ 36 في سلم ترتيب مؤشر الحكومات الإلكترونية إلى المراكز الخمسة الأولى من سلم الترتيب. (23) الانتقال من المركز الـ 80 في سلم ترتيب مؤشر فاعلية الحكومة إلى المركز الـ 20 من سلم الترتيب. (24) زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من نحو 163 مليار ريال سنويا إلى نحو واحد تريليون ريال سنويا.

فيما تم إقرار البرامج والآليات التي سيتم من خلالها تحقيق تلك الأهداف، والبالغ عددها حسبما تضمنته الوثيقة الرئيسة للرؤية نحو 13 برنامجا، كالتالي: البرنامج الأول: إعادة هيكلة الحكومة. البرنامج الثاني: الرؤى والتوجهات للأجهزة الحكومية المحددة من قبلها. البرنامج الثالث: تحقيق التوازن المالي، بمراجعة المشاريع القائمة وآلية اعتمادها وأثرها الاقتصادي. البرنامج الرابع: إدارة المشاريع الإصلاحية والتطويرية في جميع الأجهزة الحكومية. البرنامج الخامس: مراجعة الأنظمة القائمة، وسن أنظمة جديدة طال انتظارها منذ سنوات كنظام الشركات والرسوم على الأراضي البيضاء. البرنامج السادس: قياس الأداء، حيث تم تأسيس المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، لتنفيذ هذا البرنامج، واعتماد مؤشرات قياس الأداء بما يعزز من المساءلة والشفافية. البرنامج السابع: برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية. البرنامج الثامن: برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة. البرنامج التاسع: تأسيس برنامج متخصص لدعم وتفعيل عنصر رأس المال البشري، سيعنى بقياس كفاءته في القطاع العام وبتقويمه وتحليله. البرنامج العاشر: التحول الوطني. البرنامج الحادي عشر: حوكمة العمل الحكومي. البرنامج الثاني عشر: التوسع في التخصيص. البرنامج الثالث عشر: عقد الشراكات الاستراتيجية مع شركائنا الاقتصاديين حول العالم.

كان مهما جدا بلورة فكرة وفهم الرؤية 2030 في إيجاز مختصر حسبما ورد أعلاه، الذي سيليه تناول أكثر تفصيلا وتحليلا لأهم مكوناته سواء على مستوى الأهداف النهائية، أو على مستوى البرامج والآليات التي ستعتمدها الرؤية مستقبلا، كلنا أمل كبير أن تترجم أهداف تلك الرؤية على أرض الواقع، وأن يحالف العاملون عليها في كل من القطاعين العام والخاص التوفيق للوفاء بها وتنفيذها بما يعود بالنفع والفائدة على اقتصادنا ومجتمعنا، وإلى الملتقى قريبا بمشيئة الله تعالى، والله ولي التوفيق.

في سياقات العدالة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30400

عبدالله المطيري

أبتهج كثيرا حين تنطلق نقاشات عمومية عن العدالة. أي حين ينشأ جدل عمومي حول ما نعتبره عدلا أو ظلما أو حقا أو باطلا. هذا النقاش يدفعنا بالاتجاه المعاكس لجدالات نحن وهم. الجدالات الأخيرة (نحن/هم) تنتمي لما أسميته سابقا بمنطق الجماعة وهو منطق للحشد يتم فيه تعطيل سؤال الحق والباطل ويستبدل بسؤال هل أنت معنا أم معهم. قبل أيام عجّت وسائل التواصل الاجتماعي بنقاش تقرير قديم تمت إعادة تداوله عن مطالبة سيدات منطقة معينة في السعودية بالعمل في المنازل كعمل شريف. الأطروحة كانت كالتالي: هؤلاء السيدات لا يملكن شهادات تؤهلهن للعمل في الوظائف الحكومية وهن قادرات على العمل جسديا، فلماذا لا يعملن في مجال الخدمة المنزلية وهو مجال عليه طلب متزايد؟ طبعا هذه الأطروحة أثارة غضبا شديدا واعتراضات مختلفة. ما سأحاول عمله في هذا المقال هو تصنيف ردود الفعل ومحاولة ربط كل صنف بتصور معيّن للعدالة.

الفكرة أن العدالة يمكن أن تفهم في سياقات مختلفة وهذا الجدل العمومي سيكون المثال الذي يفترض أن يوضح هذه الفكرة. أول ردود الفعل اعترض على مبدأ الفكرة وهو العمل في هذا المجال: خدمة المنازل. غالب الناس لم يحدد سبب هذا الرفض المبدئي، لكن يمكن أن نستشف احتمالات خلف هذا الرفض، منها: أن هذا العمل من الأعمال الوضيعة التي لا يرضاها الإنسان على نفسه. من هنا يكون الغضب على كاتبة التقرير أنها دعت الآخرين لعمل وضيع لا ترضاه هي على نفسها. هنا نحن أمام حكم قيمة بوضاعة هذا العمل وشعور بالمساواة بين المعترض مع صاحب الأطروحة. هذا التصور للعدالة يقوم على تصور للكرامة الإنسانية الفردية ويعتقد أن كل ما يقلل من هذه الكرامة نقيض للعدالة بالضرورة. هذا التصور ينطلق من الصورة التي ستنتج عن أطروحة التقرير: أنا سأقوم بتنظيف منازل الآخرين. هذه الجملة تصطدم بتصور هذا الإنسان لكرامته الذاتية. يمكن تخفيف هذا التصور ليكون: نعم هذا العمل شريف لكنه في آخر القائمة لو كان لدينا فرصة للاختيار. هنا يكون اعتراض الكرامة نابع من حصر الخيارات في الخيار الوحيد القابع في آخر القائمة. في مثل هذه الاعتراضات لن يتم القبول من أي شخص آخر أن يطلب مني العمل في هذه المهنة. الحالة الوحيدة التي يمكن أن تجعلني أعمل في هذه المهنة أن يكون ذلك بقراري الخاص. اتخاذ القرار شخصيا يحفظ للفرد مستوى معينا من الشعور بالكرامة ويزيل عن تصوره فكرة انقياده لإرادة كائن آخر. في هذا التصور نلاحظ أهمية الكرامة الإنسانية في تصورات العدالة، ويصبح من المهم في أي نظرية أن تراعي كرامة الآخرين في تصوراتها.

واحدة من طرق حفظ هذه الكرامة نجدها عند (جون رولز) حين يقوم بتثبيت حقوق أساسية للأفراد لا تخضع للمفاوضات والتجاذبات السياسية تحفظ لهم حق المساواة في الحقوق والحريات الأساسية. يفترض في هذه الحالة أن لا يُترك الفرد أمام خيار واحد هو خياره الأسوأ.

الاعتراض الآخر جاد من منظور مناطقي. الاعتراض كان كالتالي: تخصيص منطقة معينة غير مقبول ويشير إلى التفاوت التنموي بين المناطق. هنا نلاحظ كذلك إحساسا بالحق في المساواة يعترض على أطروحة ناتجة عن تمييز طويل ضد منطقة معينة من مناطق الوطن. لكن ماذا لو كانت صاحبة التقرير من نفس المنطقة؟ أتوقع أن هذا سيحدث تغييرا مهما في التعامل مع الأطروحة. لو كانت صاحبة الطرح من ذات المنطقة التي يشعر أهلها بالتمييز المناطقي ضدهم فلا أظن موقفهم الغاضب سيتغيّر. بل ربما سيرتفع بسبب شعورهم بالخيانة ممن كانوا يعتقدون أنها ستنتصر لهم. أما لو كانت الكاتبة من منطقة لا يشعر أهلها بالتمييز ضدهم ووجهت المطالبة لنساء هذه المنطقة "غير المتعلمات" بالعمل في الخدمة المنزلية فلا أعلم كيف ستكون ردة الفعل. الأكيد أن أطروحتها ستلبي اشتراطا أخلاقيا مهما هو أن الأطروحة التي ينتج عنها تفاوت في القوى بين الأفراد: عامل/صاحب عمل، خادم/مخدوم يجب أن تقدم للذات لا للآخر. هنا سندخل في جدل مع أفراد الجماعة التي يتم تصنيفها "الذات"، أي جماعة المنطقة التي تنتمي لها الكاتبة. هذا الاعتراض ناتج عن تصور يربط العدالة بالمساواة المناطقية، لكن ماذا لو أزلنا المنطقة من الأطروحة الأساسية؟ أي أن تصبح الفكرة كالتالي: يجب

أن نشجع غير المتعلمات من السعوديات على العمل في الخدمة المنزلية. هنا تخلصنا من تحديد أي منطقة بعينها داخل الوطن السعودي. هل انتهت المشكلة؟ لا أظن.
الأطروحة الأخيرة ستثير مشكلة العدالة بالمعنى الطبقي الاقتصادي. نحن هنا أمام طبقتين: الطبقة المتعلمة والطبقة غير المتعلمة. الطبقة المتعلمة (الغنية) تريد من الطبقة غير المتعلمة (الفقيرة) العمل في خدمة المنازل عندها. الاعتراض من منظور العدالة هنا سيكون: هل هذه التقسيمة: متعلمون وغير متعلمين وما ينتج عنها نتيجة لظروف عادلة أم نتيجة لظروف غير عادلة؟ الظروف العادلة يمكن فهمها بطرق مختلفة منها: تكافؤ الفرص. هنا يصبح المعنى: هل كوني غير متعلم وأنت متعلم ناتج عن فرص متكافئة بيننا؟ إذا كان الجواب بالنفي فإن غير المتعلم يحتاج للدعم الخاص لرفع فرصه في العمل والمنافسة، بدلا من حصره في خيار واحد. هذا الفهم يفتح أهمية نقاش العدالة التوزيعية بين المناطق وبين الأفراد والجماعات داخل هذه المناطق.
النقاش السابق يفترض أن يشير إلى سياقات مختلفة لفهمنا وتعاملنا مع قضايا العدالة. العدالة مرتبطة بشكل جوهري برؤية الناس لكرامتهم الشخصية وعلاقتهم بغيرهم. العدالة كذلك مرتبطة بتصوراتنا للمساواة بين المناطق أو الأعراق أو الذكور والإناث. لا ننسى كذلك الفهم الطبقي للعدالة وعلاقته بتوزيع الثروات وتكافؤ الفرص في المجتمع. كان النقاش الجماعي فاتحة مهمة لنقاش قضية العدالة وعلى أمل المزيد من النقاش في قضايا العدالة التي تربط الأخلاق بالواقع.

كاريكاتير

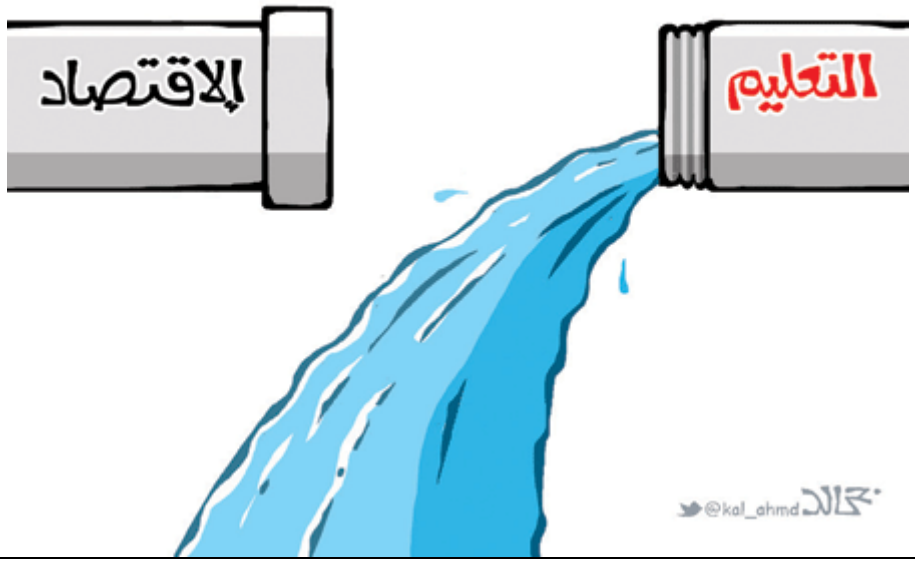

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 رجب 1437 هـ - 27 ابريل 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7100

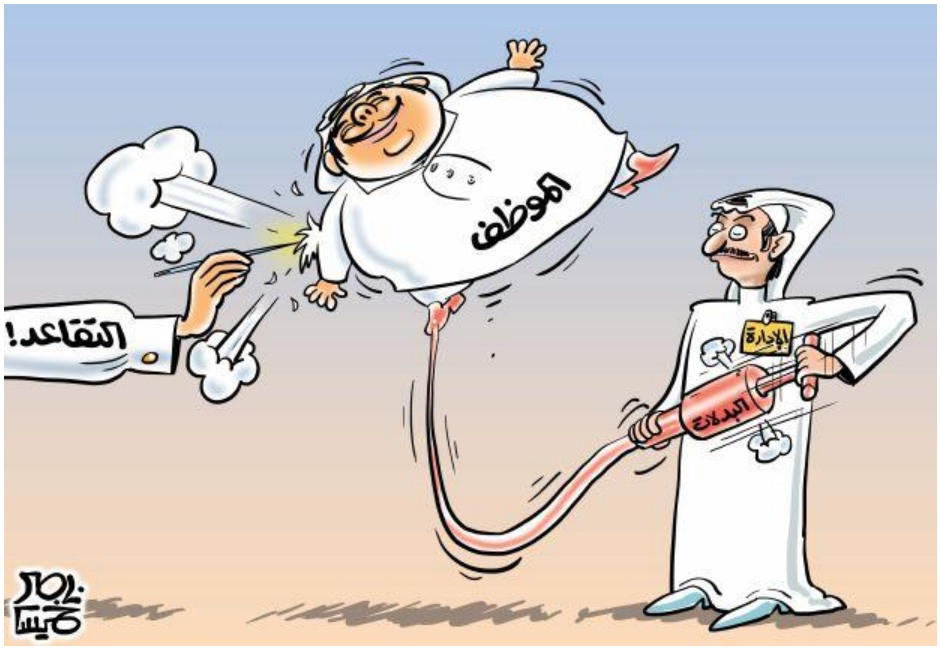

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 رجب 1437 هـ - 27 ابريل 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/15276442